متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

مبادئ العمل

وثيقة معلومات أساسية

يونيو 2026

AR

الأصل: بالإنكليزية

وثيقة من إعداد
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
بالتشاور مع الأفرقة العاملة الفرعية التابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

وثيقة معلومات أساسية

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

مبادئ العمل

نبذة

يساهم التحضر في إعادة رسم ملامح المشهد الإنساني. فالمدن تنطوي على مخاطر وتوفر فرصا على حدّ سواء، مع تزايد تعرّضها للأخطار المرتبطة بالمناخ والتحديات المتعلقة بالصحة العامة وأوجه التفاوت الاجتماعية والضغوط الاقتصادية. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن 1.1 مليار شخص يعيشون في تجمعات سكانية عشوائية وإلى أن 1.4 مليار شخص يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة الارتفاع، بينما يتعرض زهاء مليارَي شخص لأخطار طبيعية. وتضر الضغوط الحضرية بزهاء 4.6 مليارات شخص، وهو ما يبيّن حجم الضعف في السياقات الحضرية. وتتسم المناطق الحضرية بمستويات عالية من الضعف بسبب عوامل تضم مثلا التجمعات السكانية العشوائية، وأوجه القصور في البنية التحتية، والتفكك الاجتماعي، والتعرض للأخطار، ومنها الفيضانات وموجات الحر والزلازل ونزوح السكان.

ولا تفتأ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) تعمل، انطلاقا من إدراكها للتحديات المذكورة آنفا، على تكثيف أعمالها لصالح تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وبناءً على الالتزامات المقطوعة سابقا والقرار الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2022 بشأن "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود"، أُنشئ فريق القيادة الاستراتيجية ليتولى الإشراف على أعمال الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، الذي أنشئ لتحديد الإجراءات المراد اتخاذها على سبيل الأولوية من أجل تعزيز دور الحركة في السياقات الحضرية. ويختلف هذا العمل عن الأعمال الرامية إلى تنفيذ القرار والنداء الرسمي بشأن الحروب في المدن اللذين اعتمدهما مجلس المندوبين في عامَي 2022 و2024 واللذين ينظّمان أعمال الحركة الرامية إلى الحيلولة دون الآثار الإنسانية للحروب في المدن ومواجهتها.

ودرست خمسة أفرقة عاملة مواضيعية الأبعاد الرئيسية المتعلقة بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، ولا سيّما الشراكات الاستراتيجية وتعبئة الموارد، والدور المساعِد للجمعيات الوطنية على مستوى البلديات، والمشاركة المجتمعية والتطوع، والنماذج التشغيلية وتقديم الخدمات، والبحوث والابتكار وإدارة المعارف.

وبيّنت المشاورات والاستقصاءات ومداولات الأفرقة العاملة التزاما قويا لدى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر برمتها (الجمعيات الوطنية) بتوسيع نطاق الأعمال الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. بيد أن هذه المشاورات والاستقصاءات والمداولات أبرزت أيضا تحديات نُظُمية تشمل مثلا قدرات الفروع المحدودة في المناطق الحضرية، والإدارة المجزأة للمعارف، وعدم كفاية التعاون مع السلطات البلدية، والقيود المفروضة على سُبل الانتفاع بمصادر تمويل مبتكرة.

"يجب ألا يقتصر دور الجمعيات الوطنية على التنفيذ بل أن يشمل ترسيخ مكانتها بصفتها جهات مُيسِّرة وجهات شريكة استراتيجية في إطار النُظم الحضرية."

تُبرز الاستنتاجات أن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود يقتضي تحولا استراتيجيا في طريقة عمل الحركة في المدن. ويجب أن يتزايد اضطلاع الجمعيات الوطنية بدور لا يقتصر على التنفيذ فحسب بل يشمل أيضا التيسير والتمكين وإسداء المشورة ضمن النُظم الحضرية المعقدة. ويشمل هذا الدور إقامة شراكات أقوى مع البلديات، وتمكين المجتمعات المحلية وتزويدها بالوسائل اللازمة، والاستثمار في نماذج مرنة للتطوع، وتعزيز البحوث والابتكار والتعلم.

وتدعو التوصيات الصادرة عن الأفرقة العاملة إلى تعزيز الدعم التقني، وتقوية قدرات الفروع، وتحسين المساعي الرامية إلى تعبئة الموارد، وتوثيق عرى التعاون على صعيد الحركة برمتها ومع الشركاء الخارجيين.

1) مقدمة

التحضر هو أحد الاتجاهات العالمية الكبرى التي ترسم ملامح القرن الحادي والعشرين. فالمدن توفر فرصا وتنطوي على مخاطر في آن معا. ويفضي النمو الحضري السريع وتغير المناخ وتدهور البيئة وأوجه التفاوت الاجتماعية إلى زيادة تعريض

سكان المناطق الحضرية لأخطار معقدة ومترابطة. وغالبا ما تواجه الفئات الضعيفة في المدن مخاطر متداخلة، ولا سيّما السكن غير المستقر، والسبل المحدودة للانتفاع بالخدمات الأساسية، والأخطار الصحية، والتعرض للكوارث. وتفضي التجمعات السكانية العشوائية والبنى التحتية غير الملائمة والتهميش الاجتماعي إلى تفاقم أوجه الضعف، ولا سيّما لدى المهاجرين والنازحين والنساء والشباب وكبار السن.

"المخاطر الحضرية مترابطة ولا يمكن التصدي لها من خلال إجراءات منعزلة."

لا غنى بالتالي عن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود لتمكين الحركة من تقديم دعم فعال للمجتمعات المحلية الضعيفة. وتؤدي الجمعيات الوطنية أصلا دورا حاسما في المناطق الحضرية من خلال التأهب للكوارث والتصدي لها، وتقديم الخدمات الصحية والمساعدة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية. بيد أن تعقيد النُظم الحضرية يقتضي الأخذ بنهوج جديدة لا تقتصر على إجراءات الاستجابة الإنسانية التقليدية.

وأظهرت نتائج الاستقصاء العالمي بشأن المجتمعات الحضرية، الذي أُجري في شهرَي يونيو ويوليو من عام 2025، أن الجمعيات الوطنية تبدي في عملها تجاوبا متزايدا مع الأمور المذكورة آنفا وتتكيف معها بقدر أكبر. ووفقا للمشاورات التي أُجريت مع الجمعيات الوطنية، قامت 62% منها بتوسيع نطاق عملها في المناطق الحضرية في أعقاب جائحة كوفيد-19، وتنفذ 69% منها حاليا أنشطة حضرية في الأجل الطويل. وفضلا عن ذلك، أفادت 31% من الجمعيات الوطنية بأنها تتمتع بإمكانية الحصول على تمويل على مستوى المدن، بينما أفادت 22% منها بأنها تستطلع إمكانية الأخذ بنهوج تمويل مبتكرة أو قائمة على الأسواق. وتبيّن هذه الاتجاهات تزايد التزام الجمعيات الوطنية بالعمل في هذا الصدد، بيد أنها تشير أيضا إلى فجوات في عملها. ففي الوقت الراهن، تبلغ نسبة الجمعيات الوطنية التي تُجري بحوثا أو تضطلع بدور في التأثير في السياسات الحضرية 11% فحسب، وهو ما يشير إلى وجود فرصة كبيرة يتعيّن اغتنامها لتعزيز المشاركة الاستراتيجية للحركة في المدن.

ويقتضي العمل الإنساني الفعال في المناطق الحضرية إبرام شراكات متينة والأخذ بنهوج منسقة وإقامة تعاون متواصل مع المؤسسات المحلية. ويتزايد الإقرار أيضا بضرورة تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في أطر السياسات العالمية، ولا سيّما إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، وأهداف التنمية المستدامة، وبرامج العمل الدولية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ. ولذلك يساهم النهوض بدور الحركة في المساعي الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في تحقيق الأهداف المنشودة في المجال الإنساني، ويساهم أيضا في الجهود العالمية الأوسع نطاقا الرامية إلى الحدّ من المخاطر وحماية الفئات السكانية الضعيفة.

وبناءً على الالتزامات السابقة المقطوعة في إطار مجلس المندوبين وعلى تزايد الالتزام على نطاق الحركة بالعمل في هذا المجال، ترمي وثيقة المعلومات الأساسية هذه إلى عرض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها المشاورات التي أُجريت مؤخرا وعمل الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

2) معلومات أساسية

أخذت الحركة تعمل تدريجيا، انطلاقا من إدراكها لتزايد أهمية تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، على تعزيز جهودها في السياقات الحضرية خلال السنوات الأخيرة.

وتمخضت الالتزامات المعتمدة في قرار مجلس المندوبين لعام 2022 بشأن "قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود" عن إنشاء الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود من أجل دعم عملية التفكير الجماعي وتحديد مسارات عملية لتعزيز دور الحركة في المدن. وجمع هذا الفريق العامل ممثلين عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وممثلين عن عدد من الجمعيات الوطنية. وتمحور عمل الفريق العامل حول إجراء مشاورات مواضيعية، وإجراء استقصاء عالمي أتاح جمع تعقيبات من 39 جمعية وطنية، وتبادل الخبرات التشغيلية.

وأُنشئت خمسة أفرقة عاملة مواضيعية لدراسة الأبعاد الرئيسية التالية المتعلقة بقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود:

1- *الشراكات الاستراتيجية وتعبئة الموارد*
2- *الدور المساعِد للجمعيات الوطنية على مستوى البلديات*
3- *المشاركة المجتمعية والتطوع في السياقات الحضرية*
4- *النماذج التشغيلية وتقديم الخدمات في النُظم الحضرية*
5- *البحوث والابتكار وإدارة المعارف.*

وأبرزت المشاورات اهتماما كبيرا لدى الجمعيات الوطنية بتعزيز أعمالها لصالح المدن. وأبرزت في الوقت ذاته فجوات في القدرات، والاحتياجات المتعلقة بالمعارف، والفرص التي يمكن اغتنامها لتعزيز التنسيق والشراكات على نطاق الحركة.

وتشكّل الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الأفرقة العاملة الخمسة المذكورة آنفا الأساس لمبادئ العمل المقدمة إلى مجلس المندوبين لاعتمادها.

وما زالت أعمال الحركة الرامية إلى الحيلولة دون الآثار الإنسانية للحروب في المدن ومواجهتها تخضع لأحكام قرار مجلس المندوبين لعام 2022 بشأن الحروب في المدن وخطة عمل الحركة المرفقة به، وكذلك لقرار عام 2024 والنداء الرسمي بشأن الحروب في المدن.

3) التحليل/التقدم المحرز

شاركت الأفرقة العاملة الخمسة، التي أُنشئت واجتمعت تحت قيادة رؤساء الجمعيات الوطنية، في عملية استمرت تسعة أشهر من المناقشات وتبادل وجهات النظر والتفكير الجماعي بشأن المجالات المواضيعية لكل منها. وأتاح هذا النهج التشاركي لكل فريق عامل توحيد الاستنتاجات التي توصل إليها ووضع توصيات أُدرجت في تقارير عن الحصائل الخاصة بكل فريق. وشكّلت الحصائل المجمعة لهذه الجهود الجماعية الأساس لمبادئ العمل الواردة في القرار. وترمي هذه المبادئ إلى دعم الجمعيات الوطنية في اتخاذ إجراءات حضرية فعالة والمساهمة في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية الضعيفة على الصمود، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وفقا لولاية كل منهما. ويرد فيما يلي ملخص موجز لاستنتاجات كل فريق من الأفرقة العاملة، ويمكن الحصول على التقارير الكاملة من الفريق التابع للاتحاد الدولي والمعني بقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود أو من رؤساء الأفرقة العاملة.

ألف) الشراكات الاستراتيجية وتعبئة الموارد

تقتضي السياقات الحضرية إقامة شراكات متنوعة ومستدامة. وتؤدي السلطات البلدية والجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني جميعا دورا في اتخاذ تدابير كفيلة بتحقيق النتائج المنشودة في مجال القدرة على الصمود.

وأبرزت المشاورات أن الجمعيات الوطنية تضيف مزايا كبيرة للمنظومة المذكورة آنفا، ولا سيّما التواصل المجتمعي المتين، والخبرة التشغيلية في السياقات الهشة، والشرعية الإنسانية المعترف بها. بيد أنها لا تتبوأ دائما مكانة استراتيجية في إطار الشراكات الحضرية، وأحيانا ما تسيء الأطراف الخارجية فهم دورها.

"قيمتنا المضافة واضحة، ولكن لا يُعبَّر عنها دائما بوضوح لدى الشركاء الخارجيين."

تشمل العقبات في هذا الصدد عدم وضوح المهام التشغيلية، والمشاركة الاستراتيجية المحدودة، والتحديات التي تعترض التعامل مع البيئات المعقدة. وما زال التمويل القائم على المِنح يكتسي أهمية محورية، بيد أن هنالك إمكانيات متزايدة لتوسيع نطاق التعاون مع آليات تمويل مبتكرة.

ولا بدّ من الأخذ بنهج أكثر استراتيجية وتركيزا على القيمة في مجال إقامة الشراكات وتعبئة الموارد من أجل تقوية مكانة الحركة في المساعي الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

باء) تعزيز الدور المساعِد على مستوى البلديات

باتت المدن أماكن يتزايد فيها تركيز الاحتياجات الإنسانية ويتزايد فيها تنسيق الإجراءات المراد اتخاذها لتلبية هذه الاحتياجات. وتؤدي السلطات البلدية دورا محوريا في إدارة مخاطر الكوارث وتوفير الخدمات والتخطيط لتعزيز القدرة على الصمود في الأجل الطويل.

وأكدت المشاورات أن الدور المساعِد للجمعيات الوطنية على صعيد البلديات يتسم بأهمية حيوية وأنه قابل للتنفيذ، لكنه يعتمد اعتمادا كبيرا على السياق المعني.

"تحظى الثقة والحضور المستدام، على مستوى المدن، بأهمية تفوق أهمية الاتفاقات الرسمية."

تفوق أهمية المصداقية والأداء التشغيلي والعلاقات المستدامة، في الممارسة العملية، أهمية الأطر القانونية الرسمية. ويندرج الحصول على ثقة المجتمعات المحلية في عِداد المزايا الرئيسية، وهو ما يتيح للجمعيات الوطنية الاضطلاع بدور الوسيط بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية.

وتبدي العديد من الجمعيات الوطنية اهتماما كبيرا بتعزيز تعاونها ومشاركتها مع البلديات، لكنها تواجه قيودا تتعلق

بالموارد والقدرات التقنية والانتفاع بالأدوات اللازمة للقيام بأنشطة المناصرة.

جيم) المشاركة المجتمعية والتطوع في السياقات الحضرية

المشاركة المجتمعية عنصر أساسي من العناصر اللازمة لبناء قدرة على الصمود في المناطق الحضرية. بيد أن السياقات الحضرية تقتضي الأخذ بنهوج تراعي الديناميات الاجتماعية المعقدة وتنوع الجهات الفاعلة وتطور أشكال المشاركة.

وأبرزت المشاورات أهمية تطبيق التفكير النُظُمي لفهم الهياكل والديناميات الحضرية. وتقتضي المشاركة الفعالة اتباع نهوج تشاركية والتفاعل المستمر مع المجتمعات المحلية.

"يقتضي التطوع في المناطق الحضرية التحلي بالمرونة واكتساب مهارات جديدة واتباع أساليب مختلفة لجذب الأشخاص."

يجب أن تتطور نماذج التطوع لتشمل أشكالا من المشاركة تتسم بقدر أكبر من المرونة والتنوع. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تضطلع بأدوار أكبر في هذا الصدد بصفتها جهات قائمة على التيسير والتمكين وإسداء المشورة والابتكار.

دال) النماذج التشغيلية وتقديم الخدمات في النُظم الحضرية

يتوقف تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود على الأخذ بنهوج متكاملة تراعي الترابط بين النُظم والمخاطر الماثلة. ويتعين على الجمعيات الوطنية تكييف نماذجها التشغيلية تكييفا يراعي أوجه التعقيد المذكورة. ويشمل ذلك تعزيز حضورها داخل المجتمعات الحضرية وإقامة شراكات تتيح تقديم خدمات متكاملة تشمل مختلف القطاعات.

ولا غنى في ذلك عن التعاون مع السلطات البلدية لمواءمة العمل الإنساني مع النُظم والأولويات على مستوى المدن.

هاء) البحوث والابتكار وإدارة المعارف

تكتسي البحوث والابتكار وتبادل المعارف أهمية حاسمة لتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وتبدي العديد من الجمعيات الوطنية قدرا من الابتكار في الممارسة العملية، بيد أن هذه التجارب لا تُوثّق ولا تُشارك بصورة منهجية.

"نكتسب الخبرات، بيد أننا لا نوثقها أو نشاركها بصورة منهجية."

يمكن أن يساعد تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والشركاء على وضع برامج وأنشطة للمناصرة تستند بقدر أكبر إلى الأدلة. ومن اللازم تحسين نُظم إدارة المعرفة لضمان نشر العِبر المستخلصة وتعميمها فعليا.

4) الآثار المترتبة على الموارد

سيقتضي النهوض بالتزام الحركة بالعمل من أجل تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود إبداء اهتمام مستدام بعدد من المجالات وزيادة الاستثمارات فيها. وتشمل هذه المجالات تعزيز حوكمة الفروع الحضرية، والتطوع والدور المساعِد للجمعيات الوطنية، ووضع توجيهات تقنية وتنمية القدرات اللازمة، وتيسير تبادل المعارف بين الجمعيات الوطنية، ودعم المبادرات التجريبية التي تتضمن نهوجا قابلة للتوسع فيما يخص تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، وتصميم برامج حضرية عالية الجودة على نطاق واسع وتنفيذها.

وقد يلزم أيضا الحصول على موارد إضافية لدعم الشراكات البحثية والمبادرات المتعلقة بالابتكار والتعاون مع السلطات البلدية والشبكات الحضرية الدولية. وستكون تعبئة مصادر تمويل متنوعة، ومنها آليات التمويل المبتكرة وإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية، أمرا ضروريا لتحقيق هذه الطموحات.

5) التنفيذ والرصد

سيقتضي تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الوثيقة اتخاذ إجراءات منسقة على صعيد الحركة برمتها. وسيتولى الاتحاد الدولي قيادة فريق أساسي من الجمعيات الوطنية وسيعمل، بالتعاون مع اللجنة الدولية، على إعداد إرشادات تقنية واتخاذ مبادرات بشأن بناء القدرات وإنشاء منصات لتبادل المعارف.

وسيُرصد التقدم المحرز في هذا الصدد من خلال آليات تقديم التقارير وعمليات تبادل الآراء بانتظام داخل الحركة والأفرقة العاملة المواضيعية. وستُيسر فرص تعلم الأقران بعضهم من البعض والمبادرات التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويمكن تقديم آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز والتنفيذ خلال الاجتماعات الدستورية المقبلة.

6) الاستنتاجات والتوصيات

يساهم التحضر وتغير المناخ وتزايد أوجه التفاوت في إعادة رسم ملامح المشهد الإنساني. فقد باتت المدن أماكن حيث يتزايد وقوع الأزمات وحيث يتعين تعزيز القدرة على الصمود.

وأبرزت المشاورات واستنتاجات الأفرقة العاملة أن للحركة دورا فريدا تؤديه في دعم المجتمعات الحضرية الضعيفة. وتتبوأ الحركة، بفضل حضورها الواسع النطاق على الصعيد الوطني وعلاقاتها القائمة على الثقة مع المجتمعات المحلية ومهمتها الإنسانية، مكانة جيدة تؤهلها للمساهمة في المساعي الرامية إلى جعل المجتمعات الحضرية قادرة على الصمود بطريقة مستدامة وشاملة للجميع.

"يجب ألا يقتصر دور الجمعيات الوطنية على التنفيذ بل أن يشمل ترسيخ مكانتها بصفتها جهات مُيسِّرة وجهات شريكة استراتيجية في إطار النُظم الحضرية."

حرصا على أن تستفيد الجمعيات الوطنية من إمكاناتها بالكامل، يتعين عليها تعزيز تعاونها مع السلطات البلدية، وتمكين المجتمعات المحلية وتزويدها بالوسائل اللازمة، والاستثمار في نماذج مرنة للتطوع، وإقامة شراكات ونماذج تعاون جديدة على مستوى مختلف الجهات المعنية.

ويرمي القرار المقترح إلى دعم هذا التحول من خلال التشجيع على تعزيز التعاون داخل الحركة برمتها، وتعزيز الدعم التقني وتبادل المعارف، وتعبئة الموارد من أجل توسيع نطاق المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. ويمكن للحركة، من خلال تعزيز عملها الجماعي في السياقات الحضرية، أن تعزز قدرتها على حماية الفئات السكانية الضعيفة وأن تسهم في إقامة مدن أكثر أمانا وقدرةً على الصمود.